

اكتشافات مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠

إزالة الكربون تدفع البلدان إلى أعلى تصنيفات الاستدامة

تتفوق إسرائيل والإمارات العربية المتحدة على الدول المجاورة فالسودان يكافح مع مياه الشرب غير الصحية وانخفاض نوعية الهواء نيوهافين، كونيكتيكت — تحتل إسرائيل (الأولى في المنطقة، التاسعة. والعشرين عالمياً) والإمارات العربية المتحدة (الثانية في المنطقة، الثانية والأربعين عالمياً) المرتبة الأعلى من نظائرها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠. ووفقاً للباحثين في جامعات ييل وكولومبيا. وفي تعليقه على التصنيف العالمي، لاحظ الأستاذ دان إستي الأستاذ بجامعة ييل، الذي يدير مركز ييل للقانون البيئي والسياسة البيئية الذي يشارك في إنتاج برنامج الأداء البيئي، أن "تحليلنا يشير إلى أن البلدان التي تبذل جهوداً واسعة النطاق في مجال الاستدامة والتي تركز بشكل خاص على إزالة الكربون من اقتصاداتها تأتي في مقدمة المجموعة". ولا يصمد هذا الاتجاه نحو إزالة الكربون بنفس القوة بالنسبة للدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتحصل الإمارات على أعلى درجات التقييم البيئي الأوروبي نسبة إلى الدول المجاورة، لكنها تحتل مرتبة أقل من المتوسطة بين دول الجامعة العربية فيما يخص تغير المناخ والآن في عامها الثاني والعشرين، أصبح تقرير مؤشر الأداء البيئي المقياس الرئيسي لتحليل السياسات البيئية العالمية، حيث وضع ١٨٠ دولة في مرتبة تضم ٣٢ مؤشر أداء عبر ١١ فئة من الفئات التي تغطي الصحة البيئية والحيوية البيئية للنظام البيئي. وتتضمن مبادرة تحقيق المساواة والمشاركة في السياسات لعام ٢٠٢٠ مقاييس جديدة لقياس إدارة النفايات، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن تغير غطاء الأرض، وانبعاثات الغازات المفلورة، وجميع هذه البنود هي بمثابة حوافز مهمة لتغيير المناخ. وأشار مدير المشروع زك وندينج إلى أن "تغطية القضايا الموسعة تُعد بتعميق القدرة العالمية على صنع السياسات البيئية استناداً إلى البيانات، وتوضيح قادة الاستدامة والمتفاعسين، والمساعدة في تحديد أفضل الممارسات السياسية

تعكس التصنيفات الإقليمية لإسرائيل والإمارات العربية المتحدة درجات عالية في مؤشرات عدة مثل التنوع البيولوجي والمواطن والموارد المائية. ومن بين قادة برنامج الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكويت والأردن والبحرين. ومع ذلك، حتى القادة في المنطقة لديهم مساحة لتحسين الإدارة البيئية. تحتل إسرائيل المرتبة الثانية عشرة في الشرق الأوسط الكبير في أداء خدمات النظم البيئية وتتأخر عن البحرين والأردن وتونس في تغيير المناخ. بالإضافة إلى درجات تغير المناخ أقل من المتوسط، تحصل الإمارات على درجة ١٣.٧ من ١٠٠ للزراعة، وهي الأدنى في المنطقة.

وبعيداً عن توفير كل قضية على حدة والنتائج التي تحققتها كل دولة على حدة، تقدم مبادرة الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ رؤى جديدة للعوامل المرتبطة بالنجاح في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية. وكما شرح أليكس دي شيربينان من معهد الأرض في كولومبيا، أحد الكتاب الرئيسيين للتقرير، فإن "الحكم الجيد هو أكثر أهمية من أي عامل آخر يفصل بين الدول التي تتحرك نحو مستقبل مستدام وتلك التي لا تتحرك". فالبلدان التي حققت أعلى الدرجات تبدي عموماً التزامات طويلة الأمد وبرامج مبنية بعناية لحماية الصحة العامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

أما أقل التصنيفات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فتصل إلى عُمان (المرتبة ٤٤ في المنطقة، ١١٠ عالمياً)، قطر (١٥ في المنطقة، ١٢٢ عالمياً)، والسودان (١٦ في المنطقة، ١٣٠ عالمياً). حيث أن السودان مترجع أكثر من حيث جودة الهواء والصرف الصحي ومياه الشرب. وتشير الدرجات المنخفضة لبرنامج الأداء البيئي إلى الحاجة إلى جهود الاستدامة الوطنية على عدد من الجبهات، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه، وحماية التنوع البيولوجي، والانتقال إلى مستقبل الطاقة النظيفة. حيث انه كثيراً ما تعاني البلدان ذات النقاط المنخفضة من الصراع أو الحوكمة الضعيفة. نظراً لأن مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ بُني على البيانات التي تم نشرها في عام ٢٠١٩ وتم جمعها في وقت سابق، فإن النتائج لم تتأثر من الأحداث الأخيرة، بما في ذلك إزالة الغابات من الأمازون وحرائق الغابات في أستراليا ووباء covid-19

التوجهات العالمية للأداء البيئي عام ٢٠٢٠

ويكشف برنامج الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ عن توقف التقدم العالمي بشأن تغير المناخ. وتبين مقاييس المؤشر بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن تغير الغطاء الأرضي ومعدلات نمو انبعاثات الكربون الأسود، وأن الجوانب الحاسمة من المعركة من أجل التصدي لتغير المناخ تتجه نحو الاتجاه الخاطئ. على سبيل المثال، تظهر النتائج أن درجات تغير المناخ في العراق ولبنان والجزائر قد انخفضت جميعها على مدى العقد الماضي. ويتطلب تحقيق الأهداف المحددة في اتفاق باريس لتغير المناخ لعام ٢٠١٥ تخفيضات مستمرة في انبعاثات جميع غازات الدفيئة، وتوصل برنامج الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ إلى أنه لا يوجد بلد يعمل على نزع الكربون بسرعة كافية. ولكن

يوجد تفوق من بعض بلدان المنطقة على التخفيضات الفردية لغازات الاحتباس الحراري، ولا سيما الجزائر بالنسبة لغاز الميثان. ونشر أفضل الممارسات في مختلف أنحاء العالم، يتعين على صناعات السياسات إيلاء اهتمام أكبر لكيفية نجاح مشاريع قادة المناخ. ومع مراعاة البيانات التاريخية المتعلقة بالأداء البيئي، يعترف مؤشر عام ٢٠٢٠ بالبلدان التي أحرزت تقدماً كبيراً على مدى العقد الماضي. وقد حسنت بلدان كثيرة النتائج الصحية المتصلة بالصرف الصحي، ومياه الشرب، وتلوث الهواء في الأماكن المغلقة، مما يدل على أن الاستثمارات في الصحة العامة يمكن أن تترجم إلى تقدم سريع من ناحية الرفاهية للإنسان. ويمكن إرجاع المكاسب الصحية البيئية إلى الحملات الناجحة للحد من استخدام المنازل والعائلات للوقود الصلب في عدد من البلدان، ولا سيما في الشرق الأوسط. وينبغي توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل جميع البلدان، لا سيما وأن العالم يعالج المشاكل المستمرة مثل رداءة نوعية الهواء. ويوضح برنامج الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ أن مئات الملايين من الناس ما زالوا يعانون من مستويات خطيرة من تلوث الهواء، ولا سيما في باكستان والهند ونيبال.

ويكشف الأداء المتعلق بحماية النظم الإيكولوجية وتعزيز حيويتها عن المكاسب والتحديات المستعصية على حد سواء. وقد حسن المغرب والإمارات العربية المتحدة والكويت بشكل كبير درجات برنامج الأداء البيئي في عام ٢٠٢٠ بسبب زيادة حماية التنوع البيولوجي والمواطن. وفيما يخص بعض القضايا، يبلي المجتمع الدولي بلاءً حسناً، بينما تتجه بضعة بلدان نحو الاتجاه الخاطئ. ففقدان غطاء الأشجار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعرض العديد من الدول القاحلة لخطر التصحر الشديد، من لبنان إلى المغرب. كما أنه يوجد تراجع عالمي في عدد مصائد الأسماك. مع مشاكل كبيرة في قطر والبحرين

نتائج مؤشر الأداء البيئي

وعلى كل مستوى من مستويات التنمية، تحقق بعض البلدان نتائج برنامج الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ للتجاوز الدول النظيرة ذات الظروف الاقتصادية المماثلة. ويكشف تحليل العوامل الكامنة وراء تصنيف برنامج الأداء البيئي لعام ٢٠٢٠ عن أن التنمية المستدامة لا تتطلب الثروة فحسب، بل تتطلب أيضاً إدارة متأنية. ويلزم توفير الأموال للاستثمار في الهياكل الأساسية للصحة العامة والبيئة، وضرورة الحكم الرشيد للتخفيف من تهديدات التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية. حيث يتأثر الأداء البيئي بشكل إيجابي بالسيادة القوية للقانون والمشاركة العامة النابضة بالحياة، ووسائل الإعلام المستقلة، واللوائح المتقنة.

برنامج الأداء البيئي وبيانات الاستدامة العالمية

ويستند برنامج الأداء البيئي إلى أفضل البيانات العالمية المتاحة من مؤسسات البحوث الدولية، مثل معهد القياسات الصحية والتقييم، ومعهد الموارد العالمية، ومعهد بوتسدام لبحوث الأثر المناخي، والمنظمة الدولية لبحوث المناخ، ومجموعة موليون، ومشروع البحر من حولنا في جامعة كولومبيا البريطانية، وكذلك من منظمات دولية مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وتتوفر الأساليب والبيانات والنتائج الكاملة عبر الإنترنت في epi.yale.edu. كما أن فريق برنامج الأداء البيئي مكرس للشفافية والتحسين المستمر ويدعو دائماً إلى النقد والتعليق من المجتمع الدولي.

ولقد اكتسب الدفع نحو تحليلات أفضل للبيانات كأساس للخيارات السياسية زخماً في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد تبني أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥. وفي حين أن هناك مزيداً من البيانات البيئية المتاحة، فإن فريق البحوث التابع لبرنامج الأداء البيئي يستنكر عدم وجود مؤشرات منهجية دقيقة وشاملة على الصعيد العالمي بشأن عدد من المسائل الأساسية، بما في ذلك حماية الأراضي الرطبة، وإدارة النفايات السامة، ونوعية المياه الجوفية ومدى توافرها.

للتواصل :

د. زاكاري ويندلينغ

مركز بيل للسياسة البيئية والقانون البيئي

epi@yale.edu

+1 (203) 436-9566

